30 ديسمبر 2016

أضواء على الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية عن السنة المالية / 2017 / و الأداء الإقتصادي لعام / 2016 /

تم إعداد هذا التقرير باللغتين العربية و الإنجليزية. في حال وجود أي اختلاف (تباين) أو تعارض بين النسخة العربية و النسخة الإنجليزية ، أو في حال عدم وضوح الأفكار المعروضة في هذا التقرير يرجى اعتماد النص الأصلي المعروض باللغة الإنجليزية.

مستعدون للمضي قدماً ...

موازنة العام القادم (2017) ، إطلاق مرحلة التحول

- كشفت المملكة العربية السعودية في الثاني والعشرين من شهر ديسمبر الجاري النقاب عن الموازنة العامة للمملكة للسنة المالية القادمة 2017 بعد اعتمادها بجلسة خاصة من قبل مجلس الوزراء. موازنةٌ توسعيةٌ أخرى، قدرت نمو الإنفاق الحكومي لعام 2017 بـ 6٪ ليصل إلى 890 مليار ريال سعودي (237 مليار دولار أمريكي). هذا وقد تبنت موازنة العام القادم 2017 زيادة سنوية في الإنفاق هي الأعلى منذ عام 2013.
- أرسلت موازنة عام 2017 رسالة واضحة عن قدرة المملكة على التعامل مع التقلبات الحادة في أسواق النفط، كما وجهت رسالة بالغة الأهمية إلى المستثمرين (داخل وخارج المملكة العربية السعودية)، إذ أن التوجه التوسعي للموازنة كان ضرورياً لاستعادة ثقة المستهلكين والمستثمرين على حد سواء.
- إن التزام المملكة العربية السعودية بدعم النشاط الإقتصادي من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقة فعالة سيسهم من دون أدنى شك في رفد معدلات النمو الإقتصادي بجرعة جديدة من التحفيز الأمر الذي نعتقد بأنه سينعكس على مجمل النشاط الإقتصادي للملكة خلال العام القادم.

تخصيصات موازنة المملكة العربية السعودية للعام المالي 2017	2017	حصة الإنفاق وتوزيع الإيراد	2016	حصة الإنفاق وتوزيع الإيراد*	نسبة التغير السنوي
الإيرادات - مليار ريال سعودي					
الإيرادات النفطية	480,000	69.4%	333,803	65.0%	43.8%
الإيرادات غير النفطية	212,000	30.6%	180,000	35.0%	17.8%
إجمالي الإيرادات	692,000		513,803		34.7%
الإنفاق المقدر - مليار ريال سعودي					
التعليم والتدريب	200,329	22.5%	207,145	24.7%	(3.3%)
الموارد الإقتصادية	47,261	5.3%	36,798	4.4%	28.4%
الصحة والتنمية الاجتماعية	120,420	13.5%	124,835	14.9%	(3.5%)
التجهيزات والنقل	52,164	5.9%	30,827	3.7%	69.2%
البلديات	47,942	5.4%	34,687	4.1%	38.2%
الأمن والقطاع العسكري	287,541	32.3%	281,494	33.5%	2.1%
الإدارة العامة	26,716	3.0%	28,464	3.4%	(6.1%)
وحدة البرامج العامة	107,627	12.1%	95,750	11.4%	12.4%
إجمالي الإنفاق المتوقع	890,000		840,000		6.0%
الفائض / (العجز) المتوقع	(198,000)		(326,197)		(39.3%)

* الموازنة المقدرة 2016 بعد إعادة توزيع مخصص الميزانية

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

عجز الموازنة جاء دون التوقعات 2016.

رغم التقديرات الأولية للحكومة السعودية لعام 2016 بتسجيل عجز قدره 326 مليار ريال سعودي (الأكبر على الإطلاق في تاريخ المملكة) إلا أنها استطاعت الخروج من عام 2016 بعجز أقل وطأة. حيث من المتوقع أن تسجل الموازنة العامة للدولة في العام الجاري 2016 - عجزاً وقدره 297 مليار ريال سعودي نتيجة لارتفاع الإيرادات وانخفاض وتيرة الإنفاق. وباستثناء الدفعات المستحقة عن السنوات المالية السابقة، يقدر أن يبلغ إجمالي إنفاق المملكة العربية السعودية للعام الحالي 825 مليار ريال سعودي مقارنة بالمتوقع من قبل وزارة المالية في بداية العام عند 840 مليار ريال سعودي.

> “التوقعات أن يصل الإنفاق الحكومي للمملكة العربية السعودية إلى 825 مليار ريال للعام الجاري - 2016”

عجز الموازنة جاء دون التوقعات 2016.

استطاعت الحكومة السعودية الحفاظ عى التوازن المالي في العام الفائت على الرغم من الإنخفاض الحاد في أسعار النفط عن طريق التحكم بمسارات الإنفاق ومراجعة وإعادة تحديد الأولويات فيما يخص المشاريع القائمة والجديدة، في خطوة استراتيجية قصيرة الأمد تهدف إلى تطويق الإنفاق الحكومي بما يتناسب مع الأوضاع الراهنة. في المقابل اتخذت الحكومة قرارات ذات صبغة إصلاحية تهدف إلى تقليص الدعم الحكومي لسلع رئيسية بمافيها الوقود والماء والكهرباء (على أن يتم رفع كامل الدعم عنها في عام 2020). أضف إلى ذلك تفعيل العديد من قنوات الإيرادات غير النفطية بهدف تنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط.الأمر الذي إنعكس بشكل جلي في رفع حصة العائدات غير النفطية كمعدل من إجمالي الإيرادات إلى 37.75٪ (الأعلى منذ 1998). ورغم الجهود السابق ذكرها يتوقع أن يستمر العجز لعام 2016 عند مستوى مرتفع. والذي يعتبر الأعلى على الإطلاق بعد العجز المسجل في عام 2015 عند 365.8 مليار ريال سعودي.

الإيرادات المالية للعام الجاري (2016)

يتوقع أن يسجل إجمالي الإيرادات لعام 2016 مبلغاً وقدره 528 مليار ريال سعودي (أعلى بـ 2.7٪ من المخطط له في بداية العام)، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن وزارة المالية، ويعود الفضل كما أسلفنا لإرتفاع الإيرادات غير النفطية.

الإيرادات والمصاريف الفعلية
مليار ريال سعودي

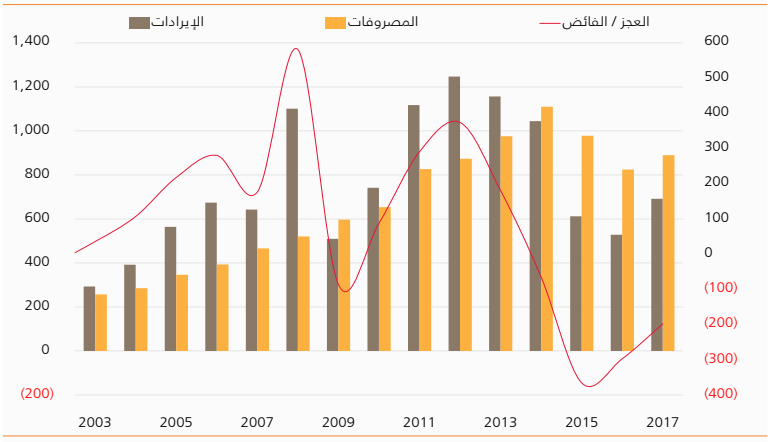

المصدر : وزارة المالية – بيان الميزانية | بنك البلاد (قطاع الخزينة)

الإيرادات والمصاريف المتوقعة
مليار ريال سعودي

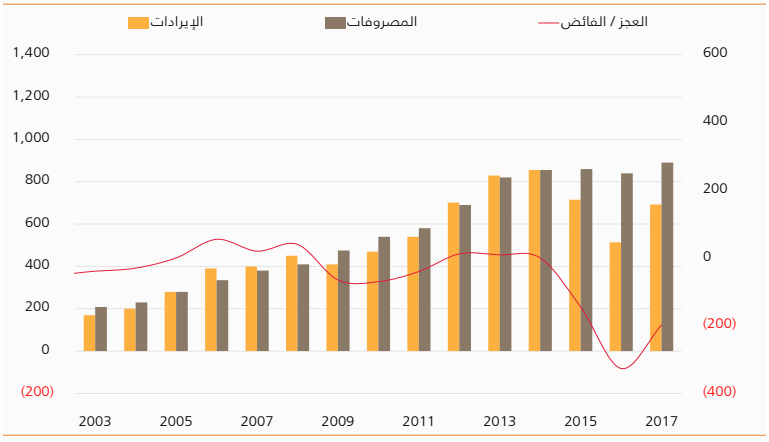

المصدر : وزارة المالية – بيان الميزانية | بنك البلاد (قطاع الخزينة)

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

إن ارتفاع العائدات على موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي ووالرسوم الموضوعة على بعض السلع (التبغ) وخدمات الاتصالات كانت المحرك الرئيس خلف ارتفاع الإيرادات غير النفطية لعام 2016 كما أظهر بيان الإيرادات غير النفطية الوارد في تقرير الميزانية . سجل إجمالي الإيرادات غير النفطية، والتي تشكل 37.7٪ من إجمالي إيرادات الحكومة للعام الفائت ارتفاعاً من 165.9 مليار ريال سعودي خلال عام 2015 إلى 199 مليار ريال سعودي خلال عام 2016. في الوقت الذي سجلت فيه الإيرادات النفطية خلال 2016 مبلغاً قدره 329 مليار ريال سعودي (87.7 مليار دولار أمريكي)، وهو أقل من المسجل خلال عام 2015 بمعدل قدره 26٪، وأقل أيضاً من المخطط في بداية العام بمعدل قدره 1.2٪.

> “
> انخفضت عائدات النفط للعام الحالي إلى 329 مليار ريال سعودي
> ”

الدين العام والتصنيف الائتماني:

بهدف الحد من الأثار الناجمة عن تقليص الإنفاق نتيجة لتراجع أسعار النفط ، ولسد العجز المالي في الموازنة لجأت الحكومة السعودية للإقتراض لتغطية إحتياجاتها. حيث بلغ إجمالي الدين لعام 2016 من الأسواق العالمية والمحلية مبلغاً قدره 200.1 مليار ريال سعودي (53.4 دولار أمريكي).

ولتفادي منافسة القطاع الخاص على السيولة المحلية ولرغبة الحكومة في تنويع مصادر وأدوات الدين فقد لجأت إلى أسواق الدين العالمية، حيث اقترضت ما يعادل 10 مليارات دولار أمريكي من المصارف الأجنبية على شكل قرض مجمع (Syndicated loan) وما يعادل 17.5 مليار دولار أمريكي عن طريق إصدار سندات دولية لاقت إقبالاً واسعاً. ليبلغ إجمالي دين المملكة العربية السعودية (المحلي والدولي) 316.5 مليار ريال سعودي مع نهاية العام الجاري ، وهو أعلى بـ 122.8٪ من المسجل خلال عام 2015. على الرغم من ارتفاع رقم المديونية في المملكة لمستويات قياسية إلا أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة مايزال عند مستويات منخفضة مقارنة بدول مجموعة العشرين على سبيل المثال. من المفترض أن تستمر الحكومة في الإقتراض خلال العام القادم لتمويل العجز الناجم عن الزيادة المقترحة في الإنفاق مع العلم أن الحكومة ستتبع نفس السياسة المالية السابقة عن طريق تنويع مصادر الإقتراض لتكون محلية وعالمية.

في هذا السياق من الجدير بالذكر أن الحكومة قد تبنت استراتيجية واضحة المعالم فيما يخص إدارة الدين الحكومي تقوم هذه الإسترتيجية على عدة مبادئ من أهمها ألا تتجاوز نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي حدود 30% في الوقت الذي تسعى فيه المملكة لرفع مستوى التصنيف الإئتماني بنقطتين إلى مستويات AA2 مقارنة بالمستويات الحالية عند A1 .

نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة

نسبة مئوية من الناتج المحلي (القراءة الأخيرة)

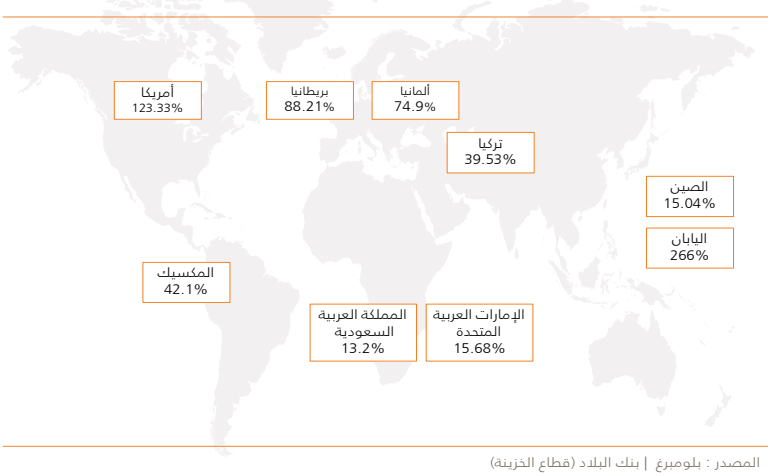

المصدر : بلومبرغ | بنك البلاد (قطاع الخزينة)

ارتفع الدين العام في المملكة للعام الثاني على التوالي

نسبة مئوية من الناتج المحلي الإسمي – بيانات 2016 بيانات أولية

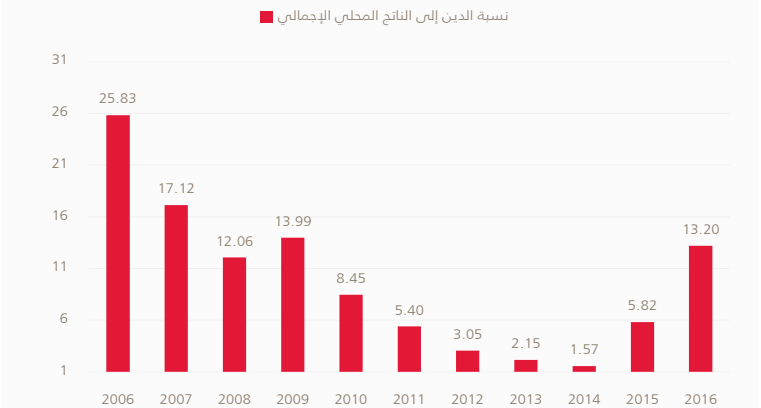

المصدر : وزارة المالية | مؤسسة النقد العربي السعودي | بنك البلاد (قطاع الخزينة)

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

هذا ومن المنتظر أن تعمد الحكومة للمزيد من تنويع أدوات الدين الحكومي بما فيها استخدام الصكوك محلياً وعالمياً بما يخدم تنفيذ استرتيجية طويلة الأجل في هذا السياق.

أداء الاقتصاد الكلي لعام 2016:

أصدرت الهيئة العامة للإحصاءات في المملكة العربية السعودية تقديراتها الأولية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بالإضافة إلى القراءة المعدلة للناتج المحلي الإجمالي لعام 2015. وأظهرت البيانات نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل هو الأبطأ منذ عام 2009.

سجل الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص نمواً طفيفاً خلال عام 2016، ما يعكس تباطؤ النشاطات الاقتصادية المحلية السنة الماضية. حقق القطاع الخاص نمواً بمعدل سنوي قدره 0.1٪ خلال عام 2016 (الأدنى منذ 1987). هذا وكانت مساهمة القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي أقرب إلى الصفر (0.04٪). حيث أبدى القطاع حذراً تجاه الالتزام باستثمارات جديدة. وعلى العموم فقد تراجع الإنفاق على الأصول الثابتة على مستوى الإقتصاد الوطني بشكل كبير خلال عام 2016، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى حالة اللايقين التي اتسمت بها التطورات الأخيرة في أسواق النفط.

حقق القطاع الحكومي نمواً بمعدل قدره 0.5٪، وفقاً لبيانات أولية صادرة عن الهيئة العامة للإحصاءات، وهو أدنى بكثير من النمو المحقق في العام السابق له، والأدنى منذ عام 1988 (0.36٪). سجل الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي نمواً بمعدل سنوي قدره 3.4٪ خلال عام 2016، وهو أقل من المسجل خلال عام 2015 عند 5.3٪. هذا وقد ساهم القطاع النفطي بما نسبته 100٪ من نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 2016 والمقدر بـ 1.4٪. ارتفع انتاج المملكة من الخام في الأشهر العشرة الأولى حتى أكتوبر بمعدل قدره 2.3٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق

نظرة على العام المقبل (بداية مرحلة التحول التي تنتهي في عام 2020)

إن النهج المالي المتوازن الذي اعتمدته الحكومة خلال عام 2016 سيؤمن للمملكة أساساً مالياً أكثر استدامة واستمرارية خلال الأعوام القادمة (2017- 2020 على وجه الخصوص). ومما لا شك فيه أن برامج الإصلاح المطبقة خلال عام 2016 ستمهد الطريق أمام تطبيق برنامج التحول الوطني.

مساهمة القطاعات التنظيمية في نمو الناتج المحلي الإجمالي
نسبة مئوية

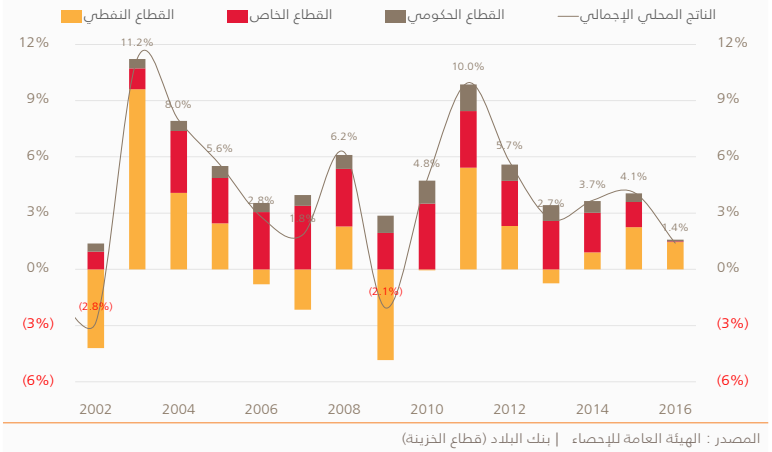

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء | بنك البلاد (قطاع الخزينة)

حصة القطاعات الرئيسية من الإنفاق المخطط لعام 2017
نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق

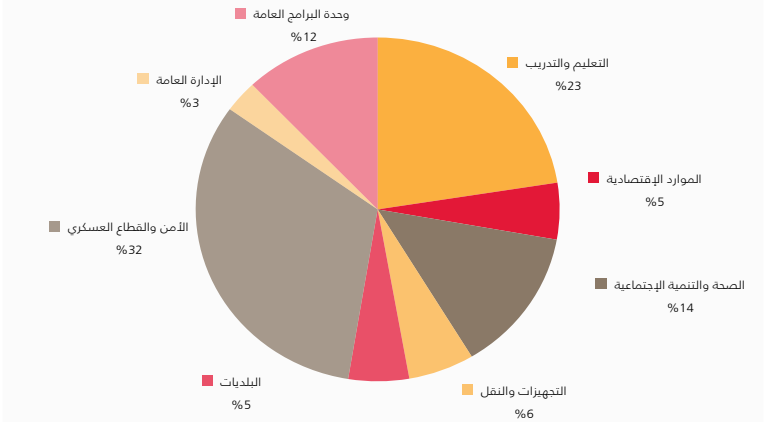

المصدر : وزارة المالية – بيان الميزانية | بنك البلاد (قطاع الخزينة)

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

> تبنت المملكة العربية السعودية لعام 2017 موازنة توسعية أخرى تأكيدا لإستمرار الحكومة بدفع عجلة الاقتصاد

تبنت المملكة العربية السعودية لعام 2017 موازنة توسعية أخرى تأكيدا لإستمرار الحكومة بدفع عجلة الاقتصاد (كون الإنفاق الحكومي أحد أهم محركات النمو الإقتصادي). يتوقع وفقاً لموازنة عام 2017 نمو الإنفاق الحكومي بمعدل قدره 8٪ ليسجل 890 مليار ريال سعودي (237 مليار دولار أمريكي) مقارنة بالإنفاق المحقق خلال عام 2016 والذي بلغ 825 مليار ريال سعودي.

ويبقى التركيز في توزيع مخصصات الموازنة على قطاعات الأمن والتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية بالإضافة إلى المواصلات. من جهة أخرى، سيتم توجيه حصة ضخمة من الإنفاق خلال عام 2017 إلى برنامج التحول الوطني. حيث تم تخصيص مبلغ قدره 42 مليار ريال سعودي لدعم البرنامج مقارنة بالمخصص خلال عام 2016 عند 9 مليار ريال سعودي. علاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ قدره 217 مليار ريال سعودي للبرنامج بين عامي 2018 و2020 بوسطي قدره 72 مليار ريال سعودي لكل عام.

وفيما يلي نستعرض أهم جوانب الإنفاق التي أفصح عنها بيان الموازنة العامة الصادر عن وزارة المالية للسنة المالية القادمة 2017.

قطاع الإدارة العامة:

تضمنت الميزانية تحت هذا البند مشاريع وبرامج جديدة لمبادرات يبلغ عددها 46 مبادرة تهدف لدعم تطبيق برنامج التحول الوطني 2020 فيما يتعلق بمختلف الوزارات، وذلك بتطوير الأداء فيها.

2016		2017	
الإنفاق الفعلي - ريال سعودي	الإنفاق المخطط - ريال سعودي	المخطط إنفاقه - مليار ريال سعودي	الإدارة العامة
26,770	28,464	26,716	
(6.0%)	الإختلاف بين الإنفاق المخطط والفعلي	(6.1%)	الإختلاف بين المخطط للعام الحالي والمخطط للعام الفائت

القطاع العسكري وقطاع الأمن :

ويتضمن مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة لرفع القدرات العسكرية، كذلك الإسكان والمنشآت. أما بالنسبة لقطاع الأمن، فقد خصصت الميزانية تمويلاً للمشاريع الجديدة والقائمة التابعة لوزارة الداخلية وقطاعاتها الأمنية.

2016		2017	
الإنفاق الفعلي - ريال سعودي	الإنفاق المخطط - ريال سعودي	المخطط إنفاقه - مليار ريال سعودي	الأمن والقطاع العسكري
305,723	281,494	287,541	
8.6%	الإختلاف بين الإنفاق المخطط والفعلي	2.1%	الإختلاف بين المخطط للعام الحالي والمخطط للعام الفائت

قطاع البلديات:

ستوجه المخصصات لدعم كافة المشاريع الجديدة والقائمة بما في ذلك تطوير وتحسين أنظمة الإدارة وتطوير أنظمة إدارة النفايات. هذا وخصص مبلغ 4 مليار ريال سعودي لمشاريع برنامج التحول الوطني.

2016		2017	
الإنفاق الفعلي - ريال سعودي	الإنفاق المخطط - ريال سعودي	المخطط إنفاقه - مليار ريال سعودي	البلديات
24,961	34,687	47,942	
(28.0%)	الإختلاف بين الإنفاق المخطط والفعلي	38.2%	الإختلاف بين المخطط للعام الحالي والمخطط للعام الفائت

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

قطاع التعليم:

سيغطي الإنفاق على التعليم جوانب كمية ونوعية يتضمنها القطاع، حيث تم تخصيص مبالغ لبناء مدارس ومؤسسات تعليمية جديدة بالإضافة إلى استكمال تأهيل كليات البنات. كما سيتم الاستمرار بتخصيص مبالغ لمشروع تطوير التعليم العام وبرنامج الابتعاث.

2016		2017	
الإنفاق الفعلي - ريال سعودي	الإنفاق المخطط - ريال سعودي	المخطط إنفاقه - مليار ريال سعودي	التعليم والتدريب
205,826	207,145	200,329	
(0.6%)	الإختلاف بين الإنفاق المخطط والفعلي	(3.3%)	الإختلاف بين المخطط للعام الحالي والمخطط للعام الفائت

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:

تتضمن الميزانية استكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز رعاية صحية بجميع مناطق المملكة. وفيما يخص الخدمات الاجتماعية سيتم العمل على تطوير عدد من المدن الرياضية.

2016		2017	
الإنفاق الفعلي - ريال سعودي	الإنفاق المخطط - ريال سعودي	المخطط إنفاقه - مليار ريال سعودي	الصحة والتنمية الإجتماعية
101,435	124,835	120,420	
(18.7%)	الإختلاف بين الإنفاق المخطط والفعلي	(3.5%)	الإختلاف بين المخطط للعام الحالي والمخطط للعام الفائت

قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة:

خصصت ميزانية عام 2017 مبالغ لمشاريع توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه وتوفير خدمات الصرف صحي وبناء السدود وحفر الآبار، هذا بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية للمدن الصناعية والإنفاق على المشاريع المعتمدة في السنوات المالية السابقة.

2016		2017	
الإنفاق الفعلي - ريال سعودي	الإنفاق المخطط - ريال سعودي	المخطط إنفاقه - مليار ريال سعودي	الموارد الإقتصادية
38,248	36,798	47,261	
3.9%	الإختلاف بين الإنفاق المخطط والفعلي	28.4%	الإختلاف بين المخطط للعام الحالي والمخطط للعام الفائت

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:

تتضمن ميزانية هذا القطاع مشاريع وبرامج لـ 116 مبادرة لتطوير الطرق والموانئ والقطارات والمطارات وخدمات البريد ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية.

2016		2017	
الإنفاق الفعلي - ريال سعودي	الإنفاق المخطط - ريال سعودي	المخطط إنفاقه - مليار ريال سعودي	التجهيزات والنقل
37,584	30,827	52,164	
21.9%	الإختلاف بين الإنفاق المخطط والفعلي	69.2%	الإختلاف بين المخطط للعام الحالي والمخطط للعام الفائت

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

الإيرادات المتوقعة للعام القادم :

يتوقع أن تسجل الإيرادات المالية لعام 2017 مبلغاً قدره 692 مليار ريال سعودي، بمعدل نمو قدره 31٪ عما كان عليه في موازنة عام 2016، ما يعكس ارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية. حيث يتوقع أن تسجل الإيرادات النفطية مبلغاً قدره 480 مليار ريال سعودي (69.4٪ من إجمالي الإيرادات)، وهو أعلى من مبلغ الإيرادات المحققة لعام 2016 بمعدل قدره 46٪. كما يتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بمعدل قدره 6.5٪ لتسجل 212 مليار ريال سعودي. هذا وقد لعبت الإصلاحات المالية الأخيرة دوراً هاماً في تحسين الإيرادات غير النفطية.

أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي عن حزمة من الخطط الضرورية لزيادة الإيرادات غير النفطية بما في ذلك زيادة الرسوم الحكومية وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة. وقد جرى تطبيق جزء من هذه الإصلاحات خلال عام 2016 (زيادة الضريبة على تأشيرات الدخول إلى المملكة) ، كما تم اقتراح المزيد من الرسوم لعام 2017. وسيتم بدء تطبيق القيمة المضافة بنسبة 5٪ في دول الخليج العربي خلال عام 2018.

إنه لمن المؤكد أن تطبيق الإصلاحات المالية على نطاق واسع سيفضي إلى تحسن النظرة المستقبلية المالية لاقتصاد المملكة العربية السعودية الاقتصاد الأكبر في المنطقة على المدى القريب والمتوسط.

نظرة مستقبلية على الاقتصاد العالمي والتطورات في أسواق الطاقة:

شهدت الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي تحسناً في النصف الثاني من عام 2016، ومن المقدر أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بمعدل قدره 3.1٪ خلال عام 2016. كما تشير التوقعات إلى استمرار الاقتصاد بالنمو بوتيرة متوازنة خلال عام 2017، إلا أنه من المتوقع أن يبقى دون مستويات ماقبل الأزمة المالية.

رغم ما تواجهه اقتصاديات الدول المتقدمة من تحديات كبرى (حالة عدم الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مسار النمو البطيء في اليابان، حالة اللايقين فيما يخص علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي)، إلا أن مؤشرات الاقتصاد الكلي قد اكتسبت بعض الزخم خلال الفترة الأخيرة.سجلت مؤشرات مديري المشتريات الصناعي والخدمي ارتفاعاً تدريجياً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين. في الوقت الذي أبدت فيه مؤشرات ثقة الأعمال تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثالث من العام الجاري

الإغلاق الأسبوعي - أسواق النفط
سعر البرميل بالدولار الأمريكي

المصدر : بلومبرغ | بنك البلاد (قطاع الخزينة)

إنتاج دول أوبك اليومي من النفط – طاقة الإنتاج القصوى
ألف برميل يومياً

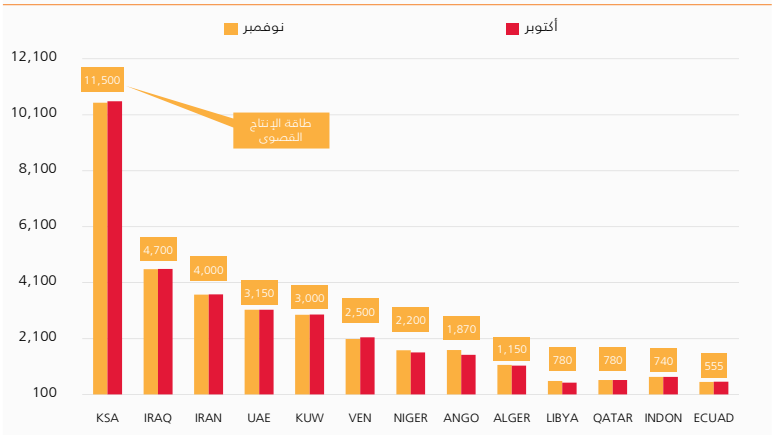

SOURCE : MOF | BANK ALBILAD TREASURY DIVISION

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

استطاعت دول منظمة أوبك مؤخراً الوصول إلى اتفاق بشأن تخفيض الإنتاج النفطي إلى 32.5 مليون برميل نفط يومياً خلال عام 2017مقارنة بـ 33.6 مليون برميل خلال أكتوبر 2016. لينتج عن ذلك ارتفاعاً في أسعار النفط الخام فوق معدلات 50 دولار للبرميل. هذا ويتوقع أن يتراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بـ 0.2 مليون برميل يومياً خلال العام المقبل وذلك وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منظمة أوبك.

من جهة أخرى، فإن تغيير الأنظمة والضوابط الخاصة بالإستثمار في مجال الطاقة (خاصة في مجل التنقيب عن النفط) في الولايات المتحدة الأمريكية (كما وعد الرئيس المنتخب) ستؤدي حتماً إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الأمر الذي قد ينعكس سلباً ولو بشكل بسيط على أسعار الخام (يتوقع أن ترتفع أسعار النفط الخام إلى مستوى ما بين 56 - 62 دولار أمريكي بين عامي 2017 و2019).

نظرة مستقبلية على إقتصاد المملكة العربية السعودية 2017.

لم تحدد موازنة عام 2017 أي توقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للعام القادم ، لكننا نعتقد أن الأداء الإقتصادي للعام القادم سيكون مبشراً في ضوء التزام الحكومة بدعم الاقتصاد باستخدام المصادر الحكومية بطريقة أكثر كفاءة.

هذا وقد أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته للنمو الإقتصادي في المملكة لعام 2017 عند 1.2٪ وذلك في تقريره الأخير عن النظرة المستقبلية على الاقتصاد العالمي. لكن وبالنظر إلى موازنة العالم القادم الصادرة مؤخراً وأسعار النفط التي يتوقع لها الاستمرارية نتيجة اتفاق دول منظمة أوبك، نعتقد أن مؤشرات الاقتصاد السعودي ستدفع بعجلة النمو وبوتيرة أسرع خلال العام المقبل.

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.

تم إعداد تقرير الموازنة وتحريره من قبل :

عبد الكريم إبراهيم القادري
محلل أول / الأبحاث الإقتصادية
+966 11 479 8297
+966 54 218 8565
Aialkadri@Bankalbilad.com

قائمة اتصالات الخزينة

سامر محمد الفرهود
مدير عام قطاع الخزينة
+966 11 479 8288
Sm.farhoud@Bankalbilad.com

سجاد حسين
كبير المتعاملين
+966 11 479 8588
S.hussain@bankalbilad.com

أسواق النقد
+966 11 479 8935
+966 11 479 8888 Ext. 9427
Mmdesk@bankalbilad.com

العملات الأجنبية
+966 11 479 8282
+966 11 479 8888 Ext. 9424
Fxdesk@bankalbilad.com

الدعم و تطوير المنتجات
+966 11 479 8270
Halosaimi@bankalbilad.com

المبيعات والأوراق النقدية
+966 11 479 8880
Salesdesk@bankalbilad.com

إخلاء المسؤولية

إخلاء مسؤولية محرر التقرير

يصرح محلل (المحللين) الأبحاث المسؤول عن هذا المحتوى أن وجهات النظر المنسوبة إليه والمتضمنة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظره وحده في المسائل التي تم التطرق إليها. إن تعويضات المؤلف لم ولا ولن ترتبط أو تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتوصيات محددة أو وجهات نظر معينة يتضمنها التقرير. كما أن وجهة نظر المؤلف لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بنك البلاد وهي عرضة للتغيير في أي وقت دون سابق إنذار.

إفصاحات إضافية

يرجع تاريخ التقرير إلى 30 / ديسمبر / 2016 . يرجع تاريخ جميع بيانات السوق المذكورة ضمن التقرير إلى 22 / ديسمبر / 2016 ، إلا في حال تم التطرق إلى غير ذلك في التقرير.

إخلاء المسؤولية:

أعد هذا التقرير لأغراض المعلومات فقط. لا ينبغي أن يفسر على أنه عرض للبيع أو للشراء أو للاشتراك في أي استثمار. على الرغم من أنه تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا التقرير من عدة مصادر يعتقد بأنها موثوقة وذات مصداقية عالية ، فإن بنك البلاد لا يضمن اكتمالها أو دقتها. وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية لن يكون بنك البلاد أو أي من فروعه أو شركاته الشقيقة أو أي من المدراء أو الموظفين لديه مسئولا أو يتحمل أي مسؤولية من أي نوع كان عن أية خسارة أو ضرر ناجم عن استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير.

في حال اختلاف محتوى النص الموجود باللغة العربية عن ذلك الموجود باللغة الإنكليزية يرجى اعتماد النص الأصلي (اللغة الإنكليزية)

جميع الحقوق محفوظة لبنك البلاد 2016 ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
يقرأ هذا التقرير في ضوء إيضاح إخلاء المسؤولية ، للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إليه في نهاية هذا التقرير.